الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج 01/156(09/21)/23-خ(0265)

كلمة

دولة نائب رئيس مجلس الوزراء السيدة زينة عكر

وزيرة الخارجية والمغتربين بالوكالة ــ الجمهورية اللبنانية

أمام
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (156)

القاهرة:

الخميس 9 سبتمبر/أيلول 2021

-

وزعت دون إلقـاء

9 سبتمبر/ أيلول 2021

كلمة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيرة الدفاع ووزيرة الخارجية والمغتربين بالوكالة في حكومة تصريف الأعمال زينة عكر في إجتماع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية 156

معالي رئيس الدورة، وزير الخارجية في دولة الكويت الشّقيقة
معالي الأمين العام
أصحاب المعالي، الزملاء الكرام

إسمحوا لي أن أتوجّه بدايةً بالتهنئة، الى معالي وزير الخارجية في دولة الكويت الشّقيقة، سعادة الشيخ أحمد ناصر الصبّاح، على ترؤّس الدورة العادية الـ 156 للمجلس الوزاري. والشّكر أيضاً لمعالي وزير خارجية دولة قطر الشقيقة، الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، على جهوده أثناء تولّي رئاسة الدورة السّابقة. والشكر والتقدير لمعالي الأمين العام أحمد أبو الغيط لإستضافة هذه الدورة.

أيها الزملاء الأعزاء،

إن كثافة التطورات التي شهدتها الأشهر الستة الماضية، على صعيد المنطقة والعالم، تركت آثارها على العديد من البلدان، بحيث بدا أننا في سلسلة من التحديات التي تواجه عالمنا العربي. إن مواجهة هذه التحديات تكون أقوى وأكثر فعالية إذا ما أستندت إلى تضامن وتعاون عربي حقيقيين وشاملين. فنحن في لبنان نؤمن أن ما يصيب الجزء من البيت العربي الكبير، يصيبه كله.

وللحقيقة فإن الإنزلاق إلى تقديم التباينات على المشتركات والإنقسام على التضامن، كان خطأً فادحاً تدفع ثمنه دولنا وشعوبنا جميعها دون إستثناء، على مستوى الأمن والإستقرار كما على مستوى الإقتصاد والتنمية والإزدهار، والإنتقال بدولنا وشعوبنا إلى واقع ومستقبل أفضل.

وفي هذا الإطار، لا بد لنا من التنويه بمبادرة العراق الشقيق إلى عقد قمة للتلاقي والشراكة بين عدد من قادة الدول في بغداد، شكلت مناسبة للحوار والتفاعل يمكن أن تؤسس لمسار نأمل أن يكون شاملاً. كما نرجو، على نطاق أوسع، أن يجري تبني أولوية المصلحة القومية العربية العليا في إنهاء الإنقسامات، والإنتقال الى تقديم حلول سياسية، والسعي الجدي للتضامن والنهوض الإقتصادي والإجتماعي لنضمن حياة أفضل لشعوبنا.

إن الطريق لتحقيق ذلك، بما يرضي ضمائرنا وشعوبنا ودولنا، هو طريق واضح وسهل السلوك، وهو ما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية من مبادئ وأحكام يكفي أن نلتزم بها ونطبقها لكي ننتقل من حال إلى حال.

الأخوة الزملاء،

بإسم لبنان، دولةً وشعباً، أشكركم جميعاً لهبّتكم لتقديم يد العون إلى لبنان، إثر إنفجار مرفأ بيروت الكارثي، للمساعدات العاجلة والمستمرة والمتواصلة لتخفيف تداعيات الإنهيار الإقتصادي والإجتماعي الذي أصاب وطننا وأخص وأنوّه بالدعم الذي يتلقاه الجيش اللبناني والقطاع الصحي.

ولعله، في هذه الأيام السوداء الإقتصادية الصعبة التي نعيشها ومن نتائجها إنقطاع الكهرباء في لبنان وشح الطاقة، برز بريق أمل يعيد النور إلى وطننا وإقتصاده، وذلك عبر المساعي المبذولة مع كل من الأشقاء في مصر والأردن وسوريا لإنجاح إستجرار الغاز والكهرباء؛ وهذا من شأنه أن يشكل دفعاً للمضي قُدماً في مزيد من التعاون الطاقوي.

إن كلفة إستضافة الأشقّاء النّازحين السّوريين واللاجئين الفلسطينيين، بالإضافة الى انعكاسات جائحة كورونا، وتضعضع السياسة اللبنانية وانعكاسها على الوضع الإقتصادي والإجتماعي السيئ جعلت من مواجهة هذا القدر من التحديات المتلاحقة، أمراً يتخطّى قدرات لبنان على التحمل، لا بل بات سابقة غير مشهودة في التاريخ، مما جعل لبنان واللبنانيين بنسبة 75% يرزحون تحت خط الفقر مسجلاً كذلك سابقة لم يشهدها لبنان على مدى 100 عام.

الزملاء الكرام،

لا يزال لبنان يعاني من الإنتهاكات الإسرائيلية والخروقات اليومية والمتزايدة على نحوٍ يرهب اللبنانيين في المناطق المأهولة كافة، دون رادع إقليمي أو دولي حيث يصر العدو الإسرائيلي على سياسته العدوانية والدفع نحو التصعيد واستخدام الأجواء اللبنانية للإعتداء على سوريا. كما لا يزال رافضاً الإنسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية 425 و1701 في مزارع شبعا اللبنانية وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر. إن الصمت الدولي عن هذه الخروقات والإعتداءات يشجع العدو الإسرائيلي على الإمعان والإستمرار في إنتهاكاته لقرارات الشرعية الدولية. ونحن نعول على الموقف العربي الموحّد دعماً للبنان بمواجهة غطرسة العدو الإسرائيلي.

ولا بد من التأكيد على أهمية وحدة الصف والموقف الفلسطيني كضرورة للدفع نحو حل ينطلق من مبادرة السلام العربية الصادرة عن قمة بيروت 2002 بكامل مندرجاتها والحافظة للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصّلة وخصوصاً القرار رقم 194. مع الإشارة الى أهمية الإستمرار بدعم تمويل الأونروا ودورها وصلاحيّاتها وفق التفويض الممنوح لها في قرار إنشائها، كي تفي بتقديماتها الإنسانية الأساسية تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

أصحاب المعالي،

نأمل أن يساهم اجتماعنا اليوم، ولقاؤنا، في التقدم خطوات إلى الأمام على طريق تعزيز التعاون والتفهم والتفاهم والتضامن لما فيه خير دولنا وأمتنا العربية.

وفي الختام نتمنى منكم تشكيل وفد عربي لزيارة لبنان للوقوف بشكل موضوعي على الأوضاع فيه.

وشكراً.